أكدت أهمية تعزيز منظومة الأمن الدوائي بالبلاد

«الصحة»: نعمل على توفير جميع الأدوية واللوازم الطبية في كل مرافقنا ومختبراتنا

وزير الصحة يقص شريط الافتتاح

العوضي يلقي كلمته (تصوير: صالح محمد)

العوضي: حريصون على تطوير خدماتنا بمجال جراحة الروبوتات لرفع الجودة وتحسين الأداء

المزيدي: الكويت ستمتلك 10 روبوتات جراحية في غضون 5 سنوات

شهاب: "الجراحين" ستعمل على إعطاء الفرصة للتدريب والتعليم لجميع الأطباء المتدربين

اكدت وزارة الصحة أهمية تعزيز منظومة الامن الدوائي في دولة الكويت لأهميتها في استكمال تقديم الخدمات ضمن المنظومة الصحية مبينة انها تعمل على مدار الساعة على توفير كافة الأدوية واللوازم المخبرية في مرافقها من خلال تعاقداتها بعد الحصول على الموافقات من الجهات الرقابية.

وذكرت الوزارة في بيان صحفي أول أمس الجمعة انه على الرغم من وجود تحديات عديدة على كافة المستويات إلا أنها وبالتعاون مع كافة الجهات ذات الصلة تعمل على تذليل كافة الصعوبات من أجل تعزيز الأمن الدوائي مؤكدة حرصها على توفير البدائل الدوائية في حال وجود نقص في الأدوية.

واوضحت انه نظرا لأهمية تعزيز منظومة الأمن الدوائي في البلاد فقد قام وزير الصحة الدكتور أحمد العوضي فور تشكيل الحكومة بعدة خطوات هامة.

وذكرت ان اولى هذه الخطوات هي تشكيل لجنة تقصي حقائق برئاسة مستشار من إدارة الفتوى والتشريع وعضوية أعضاء من الفتوى والتشريع ووزارة المالية وذلك للتقصي وبيان وجود نقص في مخزون بعض الأدوية واللوازم الطبية من عدمه وتحديد الجهات والأشخاص المتسببين في ذلك كما تقوم اللجنة بدراسة المعوقات التي تواجه إدارة المستودعات الطبية في أداء أعمالها والمتسببين بذلك.

وبينت ان الخطوة الثانية هي تشكيل لجنة فنية من ذوي الاختصاص في وزارة الصحة للعمل على تعزيز المخزون الاستراتيجي للأدوية واللوازم الدوائية وتوجيه كافة قطاعات الوزارة بالتعاون والعمل مع اللجنة لتحقيق اهدافها.

واشارت الى ان الخطوة الثالثة هي تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الصحة واتحاد مستوردي الأدوية والجهات المعنية لبحث ومراجعة ارتفاع أسعار الأدوية والمكملات الغذائية في الكويت مقارنة بالدول الأخرى.

واكدت الوزراة في هذا الصدد حرصها تطوير المنظومة الدوائية والصحية في الكويت من خلال توفير كافة الأدوية وبدائلها مع المحافظة على استقرار أسعارها وتعزيز الأمن الدوائي والخدمات الصحية المتكاملة للمواطنين والمقيمين.

من جهة أخرى أكد وزير الصحة د. أحمد العوضي أن مشكلة نقص الادوية، تحدي قديم، مضيفا أننا واجهنا هذا التحدي ولاشك أنه موجود ولا ننكره، لاسيما خلال أزمة كورونا التي أدت إلى استهلاك الكثير من المخزون الدوائي في الدولة، وبمجرد تكليفي بحقيبة الصحة شكلت أكثر من لجنة للدفع بإخواننا في إدارة المستودعات والقياديين في الصحة للعمل على مدارة الساعة لتعزيز هذه الأدوية.

ودعا العوضي أهل الكويت عند التعرض لهذه المشكلة، في الصيدليات أو مراكز الرعاية الصحية الأولية و العيادات السؤال عن البديل لهذه الادوية من مسكنات آلام وأدوية ضغط وغيرها، مؤكدا حرص وزارة الصحة على توفير هذه المنظومة الدوائية وتعزيز المخزون الدوائي قدر المستطاع.

وقال: لاشك أن هذه المشكلة ممتدة منذ مسنوات طويلة ونعمل على حلها بشتى الطرق سواء من خلال تقليص الدورة المستندية او غيرها، فتوفير الأدوية أولوية واي نقص فيها خط أحمر، وفي سبيل حل هذه المشكلة قمت بالأمس مع قيادي الوزارة بزيارة ستة مستشفيات عامة، وقمنا بزيارة أقسام الحوادث والجراحة العامة، وشهدت بنفسي عدم وجود أي نقص للأدوية في صيدليات الطوارئ، وتوفر البدائل للأدوية.

وأشار إلى إغلاق بعض المصانع وارتفاع أسعار السلع عالميا، مؤكدا أنه قد يكون هناك تأخير في استقبال هذه الأدوية في الجمارك أو الشحن أو في وصولها وتحليلها، لكنه أكد انهم يعملون على مدار الساعة لخدمة أهل الكويت وتقليص الدورة المستندية، وتقوم اللجان على توفير الأدوية ومعرفة سبب النقص ووقف الهدر أيضا من خلال الربط الآلي بين 117 مستوصفا في دولة الكويت، وأربعة مستشفيات عامة وهي مستشفى مبارك الكبير، الجهراء، الفروانية ومستشفى جابر، حيث لا يستطيع المريض صرف الدواء أكثر من مرة في المستوصفات أو المستشفيات.

وأضاف: لدي كل الدعم من سمو رئيس مجلس الوزراء واخواني في الوزارات الأخرى، وهذه المشكلة مسؤوليتي كوزير صحة ونقص المخزون الدوائي بالنسب لي خط أحمر، لكن يجب أن نعلم أنها مشكلة مزمنة وتحتاج إلى المزيد من الوقت، فأنا توليت حقيبة الصحة منذ 8 أسابيع فقط وليس لدى عصا سحرية كي اختزل سنوات من التأخر أو أزمة كوفيد في 8 أسابيع، لكني أعدكم بحل هذه المشكلة في أسرع وقت والعمل على مدار الساعة لتوفير هذه الأدوية.

وقال العوضي في تصريح صحفي على هامش اللقاء: نحن نفخر اليوم بافتتاح المؤتمر الأول للجراحات الروبوتية في المنطقة بالكامل، ولاشك ان هذه التكنولوجيا تعزز من الأمن العلاجي والصحي في البلاد من خلال تقليل المخاطر ورفع الجودة في اجراء العمليات.

وأضاف: كما نفخر بالكوادر الوطنية الكويتية التي تعمل في هذا المجال وقامت بأكثر من 800 عملية بالروبوت الجراحي من بينها 300 عملية تم اجراءها خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وذلك بوجود جهازين روبوت في مستشفيات وزارة الصحة، و نؤكد دعم وزارة الصحة للعلاج والتقدم في هذا المجال من خلال زيادة اعداد الروبوتات لتغطية المستشفيات الجيدة والتوسعيات الجديدة في المستقبل القريب.

وأكد أن الاستثمار الصحي ليس في العنصر البشري فقط وانما ايضا في التكنولوجيا والاجهزة الجديدة بالإضافة إلى المنشآت، وذلك لاستكمال المثلث الصحي بين المنشآت والأجهزة والأطباء للوصل إلى خدمة مميزة وجودة عالية للمرضى في وزارة الصحة.

وفي كلمته في افتتاح فعاليات المؤتمر قال الوزير العوضي لا يخفى عليكم أهمية تنمية المحور العلمي والصحي في المجتمعات، وما يشكله من نهضة للمجتمع، وسالمة للجميع، ولقد حرصت دولة الكويت على مواكبة التطورات في مختلف المجالات، وتوفير أعلى مستوى في الخدمات، ونخص في الذكر اليوم الخدمات داخل نطاق القطاع الصحي، و مجال الرعاية الصحية، ونحن نحرص في وزارة الصحة على مساندة هذه الجهود، ودعم هذا التقدم العلمي، بهدف صقل المهارات، وتبادل الخبرات، وتنمية المعلومات، لالرتقاء في منظومتنا الصحية. الحضور الكريم،،، بدأت النهضة الجراحية باستخدام المنظار الجراحي بعدما كان الفتح الجراحي يمثل ألساس العالجي لكثير من الحاالت الجراحية، واليوم نحن نشهد نقلة نوعية أخرى، فمن تقنية مناظير الجراحة إلى تقنية الجراحة باستخدام الروبوت الجراحي الذي يعتبر مستقبل الجراحة، فى الكويت والعالمً

من جانبه، أكد رئيس الموتمر ورئيس قسم الجراحة العامة بمستشفى جابر د. سليمان المزيدي أن الروبوت الجراحي هو مستقبل الجراحات الدقيقة في العالم، مشيرا إلى أن الكويت في السنوات الخمس المقبلة ستمتلك نحو 10 روبوتات جراحية لما لها من أهمية كبيرة في عالم الجراحة.

وقال المزيدي في تصريح للصحافيين على هامش المؤتمر إن أهمية الروبوت الجراحي تكمن في أنه يسهل العمليات على الجراح للوصول إلى أماكن بأجزاء الجسم من الصعب الوصول إليها عن طريق المنظار الاعتيادي، وأيضا تساعد على إجراء عمليات يصعب إجراؤها بالمنظار، أو حتى عن طريق الفتح.

وأضاف أن مستشفى جابر هو المستشفى الوحيد الذي يملك فيه قسم الجراحة العامة روبوتا، ويستعمل في أكثر من تخصص، مشيرا إلى أن المستشفى استطاع أن يجري أكثر من 100 حالة حتى الآن.

وذكر أن روبوت مستشفى جابر يستخدم في عدة أقسام جراحية، مشيرا إلى أنه جار العمل لإنشاء أول رابطة لجراحي الروبوت في الكويت تحت إشراف جمعية الجراحين.

وقال المزيدي إن المؤتمر يهدف إلى تجميع كل التخصصات الجراحية التي تستخدم الروبوت بغرض التنسيق بين الأطباء ونقل الخبرات وتوحيد عملهم وجهودهم نحو توفير عمليات روبوت لأكثر قدر ممكن من المرضى.

وقال رئيس جمعية الجراحين الكويتية د شهاب اكروف استشاري جراحة السمنة والمناظير والجراحة العامة ان

هناك تطورات كثيرة الهدف منها اتقان العمليات الجراحية فمنذ استخدام تقنية جراحة المناظير و التدخل المحدود في العمليات الجراحية و نحن نرى ثورة في التقنيات المختصة في زيادة الدقة و الامان و السرعة في الاستشفاء .

ولله الحمد في الكويت لدينا جراحين على اعلى المستويات من المهارات الجراحية والخبرات في جراحات الروبوت و هم نقطة الانطلاقة لهذة العمليات في المستقبل. ويجب على الدوله التعرف على الانجازات الحقيقية والاهتمام بها و تطويرها

وباذن الله ستكون جمعية الجراحين الكويتية داعمه لتدريب الاطباء في هذا المجال من الان و صاعدا.

العوضي يتوسط صورة جماعية

الوزير خلال الجولة

..ويطالع أحد الأجهزة الحديثة

للقيام بمهامه في إطار مرجعية الدستور وتضمينه في برنامج عمل الحكومة

الماجد: مؤسسات الدولة مهتمة بتفعيل دور الديوان الوطني لحقوق الإنسان

عبدالعزيز الماجد

أكد وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد أمس السبت اهتمام مؤسسات الدولة بتفعيل دور الديوان الوطني لحقوق الإنسان للقيام بمهامه في إطار مرجعية الدستور وتضمينه في برنامج عمل الحكومة.

وقال الماجد في تصريح صحفي عقب زيارته لـ "الديوان" بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان إن "الديوان" يقوم بدور مهم كونه جهة وطنية مستقلة تعنى بحقوق الإنسان وتسعى نحو تعزيز مساره بالعمل على تنفيذ اختصاصاته المنصوص عليها بالمادة السادسة من قانون إنشائه.

وأوضح أن دوره يرتكز على اقتراح التعديلات اللازمة على التشريعات القائمة وتقديم التقارير والتوصيات للجهات المختصة في الدولة عن تطور أوضاع حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

وأضاف أنه ينظر بحرية في جميع المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصه ومخاطبة الرأي العام بآرائه وتوصياته والتواصل والتعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المعنية.

وشدد على ضرورة ممارسة الديوان لمهامه المتعلقة بحق تلقي الشكاوى ورصد حالات انتهاكات حقوق الإنسان ودراستها وتقصي الحقائق بشأنها وإحالة ما يرى المجلس إحالته منها إلى الجهات المعنية والتنسيق معها ومتابعتها.

وذكر الماجد أن الديوان يرشد مقدمي الشكوى إلى الاجراءات القانونية الواجب اتباعها ومساعدتهم في اتخاذها أو تسويتها وحلها مع الجهات المعنية في ضوء اهتمام الدولة بعدم الانتقاص من حقوق وحريات المواطنين أو الإخلال بها كونها مستمدة من الدستور.

وأشار إلى ما جاد به الدستور من نصوص ومبادئ لترسيخ قيم المجتمع متمثلة في أن العدل والحرية والمساواة هي دعامات المجتمع والأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وأن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية.

وأكد أن الجميع متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة فلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين والدستور يكفل العديد من الحقوق والحريات وقرنها بـ "ألا يخل ممارستها بالنظام العام أو ينافي الآداب".

وأكد أن تنفيذ دولة الكويت التعهدات الدولية المنبثقة عن الصكوك الدولية الأساسية الخاصة بحقوق الإنسان التي انضمت إليها ينبغي ألا يخل بالثوابت الدستورية الراسخة والقيم التي جبل عليها المجتمع الكويتي من المعتقدات الدينية والعادات والتقاليد.

وأشار وزير العدل إلى أن دولة الكويت حينما صادقت على الكثير من تلك الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان أبدت تحفظها على النصوص التي تتعارض مع قيم المجتمع وظهر ذلك جليا من خلال الإعلان التفسيري حيال عدد من مواد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بما يضمن تطبيق الدولة لتشريعاتها الوطنية حال وجود تعارض بين أحكام العهد والتشريعات الوطنية القائمة.

وأضاف أن ما تتضمنه المنظومة التشريعية الوطنية من عقوبات رادعة بما فيها عقوبة الإعدام لا تتعارض مع التزامات دولة الكويت المنبثقة عن تعهداتها الدولية وخصوصا ما جاء في الفقرة الثانية من المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي أجازت تطبيق تلك العقوبة إذا كانت جزاء على أشد الجرائم خطورة وفقا للتشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة.

ومن جانبه أكد رئيس الديوان الوطني لحقوق الإنسان جاسم المباركي في تصريح لـ "كونا" أمس السبت حرص دولة الكويت على حماية حقوق الإنسان والحريات المستمدة من نصوص الدستور الكويتي الذي يتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة والشريعة الاسلامية.

وقال المباركي ان الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان يعد فرصة للتعريف بحقوق الإنسان ونشر الثقافة حول مفاهيم الحقوق والحريات والعدالة مشددا على أهمية التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لمواجهة التحديات والمعوقات التي تواجه قضايا حقوق الإنسان وحرياته.

وذكر ان الديوان الوطني لحقوق الإنسان وجمعية المحامين الكويتية وقعا مذكرة تفاهم وتعاون العام الماضي تتضمن تنظيم الفعاليات الهادفة للتعريف بحقوق الإنسان ونشر الوعي حول هذه القضايا وتقديم الاستشارات القانونية اللازمة داخل دولة الكويت.